مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

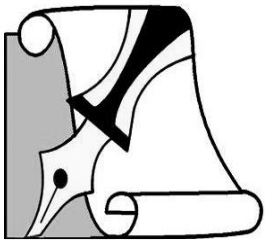

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الاتفاق الأميركي– السعودي الدفاعي وتداعياته على "إسرائيل"

1 – مقدّمة

استقبل الرئيس الأميركي دونالد ترمب، في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في البيت الأبيض، ضمن مراسم بروتوكوليّة غير مألوفة أميركيًا، في إشارة واضحة إلى الأهميّة التي توليها إدارته لعلاقاتها مع المملكة العربية السعودية. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025/11/25). وفي تحوّل يمثّل لحظة حاسمة في العلاقات الأميركية – السعودية، يُشير التقارب الأخير بين واشنطن والرياض إلى إعادة تقييم للشراكة التاريخية بين البلَدين. وهذه الإعادة لضبط العلاقات مدفوعة بسياسة الرئيس ترامب الخارجية الحالية، التي تتمحور حول عقد صفقات تجارية وتعزيز العلاقات الاقتصادية، خاصّة أن ترامب بحاجة كبيرة للمال في ظلّ تراجع الدولار أمام الذهب وصعود الصين؛ ومعروفٌ عنه أنه لا يُعير اهتماماً كبيراً للسياسة أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان، بل طالما عَبّرَ علَناً عن إعجابه بالزعماء "الديكتاتوريين" أو الأقوياء والأغنياء (قناة العالَم، 2025/11/19).

لقد اتّسمت العلاقات الأميركية – السعودية تاريخيًا باتفاقيّة النفط مقابل الأمن والحماية؛ وهي تنتقل الآن نحو التركيز على التنافس بين القوى العظمى وعلى التكنولوجيا المتقدّمة. وقد نجحت القيادة السعودية، عبر توظيف الأوضاع السياسية الجارية في المنطقة، بتغيير الشروط الأمريكية – الإسرائيلية السابقة واستبدالها بشروط تعمل في صالِحها، فتَستَثني عبرها تل أبيب بجعلها الصفقة ثنائيّة بين الرياض وواشنطن، لا ثلاثيّة. وإلى جانب ذلك، قال المسؤول الكبير في البيت الأبيض لقناة "12" العبريّة، إن "إدارة ترامب مُلتَزمَة بقانون ينصّ على أن الولايات المتحدة ستُحافِظ على التفوّق النوعي للجيش الإسرائيلي في الشرق الأوسط، ولن نَنكث بهذا الوعد". وذكَرت القناة أنه حتى بالنسبة لإتمام صفقة "إف–35"، لا يزال أمام المملكة الكثير من العقَبات، وستَمرّ سنوات طويلة قبل وصول أوّل طائرة إلى السعودية. وبالتالي لدى "إسرائيل" مُتّسَع من الوقت للتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن الصفقة و"التعويض الأمني" الذي ستحصل عليه. وعلى عكس المطلب الإسرائيلي، فإن الأمريكيين غير مُستعدّين في هذه المرحلة لفَرْض أيّ ربط أو مشروطيّة بين صفقة "إف–35" مع السعودية وعملية التطبيع بين الرياض وتل أبيب (روسيا اليوم، 2025/11/19).

والجديد في الأمر يتمثّل في نقطتين؛ الأولى: أن الصفقة المُقَدّرة بمليارات الدولارات حصلت على موافقة وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)؛ والثانية تكمُن في الإعلان عن عدد المُقاتِلات الداخلة في الصفقة، وهو 48 مُقاتِلة. وهذه المعلومات المُستَجِدّة نقلَتها وكالة رويترز عن مسؤولين أمريكيين مُطّلِعين على ملف صفقة الـ F–35. وفي هذا الإطار، قال مسؤول أميركي رفيع المستوى، مُسَلّطاً الضوء على أهميّة اجتماع الرئيس ترامب والأمير بن سلمان: "شراكتنا مع السعودية ليست مُفيدَة فحسب، بل لا غنى عنها. معًا، نبني شرق أوسط جديدًا، ينعم بالسلام وفُرَص العمل الحقيقية." ويؤكّد الارتقاء الأخير بالسعودية إلى مَرتبة "حليف رئيس" من خارج حلف "الناتو"، أهميّتها المُتَزايدة في السياسة الخارجية الأميركية الجديدة، ولا سيّما في مواجهة النفوذ الصيني المُتَزايد في المنطقة. وتُشير تفاصيل الاتفاقات الرئيسة، بما في ذلك بيع مُقاتِلات "أف 35" للرياض واتفاق الدفاع الاستراتيجي الأميركي – السعودي، إلى تعميق العلاقات التي لا تُرَكّز فقط على التعاون العسكري، بل أيضًا على شراكات اقتصادية مُتَنامِيَة. وعلاوة على ذلك، تُشير الالتزامات الأوليّة في شأن التعاون النووي المدني وبيع رقائق الذكاء الاصطناعي المتقدّمة للرياض، إلى التزام بتعزيز التبادل التكنولوجي، الذي قد يُعيد تشكيل ديناميكيّات القوّة الإقليميّة. وهذا التقارب ليس مجرّد تعديل تكتيكي، بل استراتيجيّة طويلة الأمَد. (صحيفة "ذا ناشيونال"، 23 نوفمبر 2025).

وبحسب الخبير العسكري الأميركي، تُعَدّ السعودية بالنسبة إلى ترامب، ركيزة أساسية في مواجهة نفوذ الصين وروسيا وإيران في المنطقة. ومع مضي واشنطن والرياض قُدُماً، تُعيدان تقييم تحالفهما القديم، مُحَوّلتين التركيز من أمن الطاقة إلى شراكة متعدّدة الجوانب، تُشَكّلها الحقائق الجيوسياسيّة والجيواقتصاديّة القائمة حديثاً. وتحمل هذه الشراكة الراسخة والمترسّخة أكثر فأكثر، آثارًا عميقة في كافّة أنحاء الشرق الأوسط. فالتوتّرات المُتَزايدة، التي تتجلّى بسبب التهديدات الصاروخية الإيرانية المستمرّة، إلى جانب العمل العسكري الإسرائيلي الأخير في قَطَر، تدفع بالرياض إلى استكشاف ترتيبات أمنيّة متنوّعة. وأوضح دبلوماسي أميركي سابق أن بن سلمان يرى: "الولايات المتحدة كضامن أمني لا غنى عنه، ولا سيّما في ظلّ التهديدات المُتَزايدة من إيران وعدم الاستقرار في اليمن" ، على حدّ قوله. ومن هنا، يُمَثّل اجتماع تشرين الثاني 2025 "إعادة ضبط وتطوير "للعلاقات الأميركية – السعودية؛ وهو ما يراه العديد من الجهات الفاعلة الإقليميّة "تحوّلاً جذريًا" (صحيفة نداء الوطن، 2025/11/26) .

2 – الاتفاق وحيثيّاته:

كشف تقرير بثّته قناة N12 الإسرائيلية، وأعَدّه الصحافي باراك رافيد، أنّ اللقاء الذي جمَع الرئيس الأميركي دونالد ترامب بوليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، شهِد نقاشًا حادًا خلف الأبواب المغلقة، بعدما حاول ترامب دفع السعودية للانضمام الفوري إلى "اتفاقيّات أبراهام" وتوقيع اتفاق تطبيع سريع مع "إسرائيل". وحسبما نقَله رافيد عن مسؤولين أميركيين اطّلعوا على الاجتماع، فإنّ ترامب عبّر عن "خيبة أمل" لعدم حصول تقدّم سريع، فيما حافظ وليّ العهد السعودي على موقفه بثبات ووضوح، مؤكّداً أن التوقيت السياسي والشعبي في المملكة لا يسمح بخطوات مُتسرّعة أو مُنفردة، خصوصًا بعد حرب غزة وما خلّفته من تداعيات وكوارث إنسانية وسياسية. ونقَل التقرير عن المصادر قولها إنّ الأمير بن سلمان أوضح للرئيس الأميركي أنّ الرأي العام السعودي مُعارِض بشدّة لأيّ تقارب مع "إسرائيل" في ظلّ الظروف الراهنة، وأنّ المملكة لن تتّخذ قرارًا استراتيجيًا بهذا الحجم إلّا بما ينسجم مع مصالحها الوطنية ومع ثوابتها التاريخية تجاه القضية الفلسطينية. وقال مصدر أميركي رفيع مُشارِك في الاجتماع: "الرئيس ترامب حاول إقناع الأمير بقوّة؛ لكنّ بن سلمان تمسّك بموقفه. كانت مُحادَثة صريحة، وربما صعبة؛ لكن وليّ العهد لم يتزحزح." وأضاف التقرير أنّ الأمير أكّد لترامب أنه لا يُعارِض مبدأ التطبيع، لكنه يشتَرط "مسارًا موثوقًا، غير قابل للعودة، ومُحَدّدًا زمنيًا"، يقود إلى إقامة دولة فلسطينية — وهو الموقف ذاته الذي أعلنه علَنًا بعد اللقاء.

في المقابل، رفضت الحكومة الإسرائيلية الحالية أيّ بحث في إنشاء دولة فلسطينية، وهو ما يُعرقِل أيّ خطوة سعودية. كما يُشير التقرير إلى أنّ البيت الأبيض كان يأمل في إحراز "اختراق سياسي كبير" بعد انتهاء حرب غزة وسقوط البرنامج النووي الإيراني؛ لكنّ الأمير بن سلمان شدّد على أنّ الاستقرار الإقليمي لا يتحقّق بالقفز فوق الملف الفلسطيني، وأنّ السعودية لن تقبل بصفقات جزئيّة لا تضمن حقوق الفلسطينيين. وفيما حاول ترامب الإيحاء خلال التصريحات العلنية بأنّ اتفاقًا قريبًا قد يُبصِر النور، اضطرّت الإدارة الأميركية لاحقًا إلى طمأنة الحكومة الإسرائيلية بعدم تزويد السعودية بالنسخة المتقدّمة من مُقاتِلات F–35 الخاصّة بـ"إسرائيل" نفسها. ونقل التقرير عن مسؤولين أميركيين قولهم إنّ الرياض ستحصل على نسخة "مُخَفّضَة القدرات"، وأنّ واشنطن مُلتَزِمَة بالحفاظ على "التفوّق النوعي" للجيش الإسرائيلي بموجب القوانين الأميركية. ويضيف المسؤول الأميركي أن: "الأمير بن سلمان ترَك الباب مفتوحًا، لكنه شدّد على أن الطريق يمرّ عبر حلّ الدولتين." (موقع ليبانون ديبايت، 30 تشرين الثاني 2025).

لن تُغَيّر زيارة ولي العهد السعودي الأخيرة لواشنطن، الذي بدا هذه المرّة أقوى بكثير منه عندما زارها عام 2018، حين كان جديداً على الحُكم (عُيّن وَلِياً للعهد في عام 2017)؛ وكانت قد بدأت مُغامراته في السياسة الخارجية التي كلّفته الكثير، ثم أجهَدته محاولات الخروج منها لتقديم صورة أفضل وأكثر نضوجاً له. أمّا ترامب، فهو رجل الأعمال الذي لا يكفّ المال عن سحره، والساحر هنا هو ابن سلمان نفسه. وممّا لا شكّ فيه أن ترامب، ولو لم يكن شخصياً في واجهة العقود كرجل أعمال، إلّا أن له أولاداً وأصهرة وشركاء من رجال الأعمال الذين يرتبطون مع دول النفط الغنيّة، ولا سيما السعودية، بشبكات مصالح واسعة. أمّا ما يريده ابن سلمان من الزيارة، فهو أن تكون تتويجاً لما حَقّقه الرجل حتى الآن على صعيد ترسيخ سلطته وتقوية نفوذه كحاكِم للمملكة بلا منازع. وهو، في كلّ الأحوال، فَضّلَ في السنوات الأخيرة التركيز على تطوير اقتصاد المملكة، وتحويل انتباه المجتمع السعودي نحو الرياضة والترفيه، عن الاهتمام بالسياسة؛ كما قلّص هو نفسه اهتمامه بملفّات السياسة الخارجية، إلّا حيث تتأثّر المملكة، مثل سوريا، التي للسعودية مصلحة أكيدة في استقرارها ووحدتها.

وعليه، من المُستَبعَد أن يُغامِر الرجل بالتطبيع العلَني مع "إسرائيل" في ظلّ استمرار التغوّل الإسرائيلي، لقاء بضع عشرات من طائرات الـ»إف – 35» التي يعرف أنها لن تفيده كثيراً. وحتى الاتفاقيّة الدفاعيّة التي قد يُوَقّعها مع ترامب، فستكون من نوع تلك التي حصلت عليها قَطَر، التي حظِيت بأمر تنفيذي يتعهّد فيه ترامب بالدفاع عنها في حال تعرّضها لهجوم. والأمر التنفيذي يُلغى بأمر تنفيذي مُماثل، أي بمجرّد توقيع من الرئيس المقبل، أو حتى ترامب نفسه، إذا دعَته الضرورة؛ وهو يختلف عن الاتفاقات الدفاعيّة المُمَأسَسة، مثل حلف «الناتو»، أو الاتفاقات مع كوريا الجنوبية واليابان و"إسرائيل". وما يَنطبِق على المعاهدة الدفاعية المحتملة مع المملكة يَنطبِق على التخصيب النووي المُحتَمل أيضاً؛ إذ سيكون بيَد الولايات المتحدة وحدها، ولن تُنقَل تكنولوجيا تطويره إلى السعوديين. وبخصوص الشرائح المتطوّرة والذكاء الاصطناعي، فالبنية التحتيّة للمملكة في هذا المجال تجعلها شريكاً تجارياً في أحسن الأحوال، لا شريكاً في التطوير (الأخبار، 19 تشرين الثاني 2025).

فالسعودية لا تمتلك المعرفة النوويّة التقنيّة؛ وبالتالي فإنّ أيّ برنامج نووي سيكون "عبارة عن تجهيزات أميركية داخل السعودية وتحت إشراف أميركي كامل"، ما يجعل منه «قاعدة نوويّة أميركية على الأراضي السعودية» (قناة العالَم، 2025/11/19).

3 – تجليّات التحوّل الاستراتيجي:

يتجلّى التحوّل الاستراتيجي الجديد في العلاقات الأميركية –السعودية، في كوْن إعادة تقييم الأولويّات بين واشنطن والرياض لا تقتصر فقط على مصالح البلَدين، بل تطال كافّة أنحاء العالَميْن العربي والإسلامي. فبحسب خبير في سياسات الشرق الأوسط، يؤكّد هذا التحوّل مَكانة الرياض في اتجاهات أوسع، إذ تأتي تطلّعات بن سلمان للتطبيع مع "إسرائيل"، على سبيل المثال، من ضمن رؤية ترامب الأوسع للشرق الأوسط. فبينما كرّر ولي العهد دعمه لقيام دولة فلسطينية، فإن السعي إلى تحقيق السلام يعتمد على توازن دقيق للمصالح الإقليمية. ويعكس هذا الواقع سعيًا دؤوبًا نحو الاستقرار، مُتَجاوِزًا المظالم التاريخية التي لطالما صبغت الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط بالدم والمُعاناة (ليبانون ديبايت، مصدر سابق، بتصرّف).

من ناحية أخرى، وفي سياق مُوازٍ، تُشَكّل التعقيدات المُزمنة والدائمة للسياسات الإقليمية – التي تتّسم بالصراعات المستمرّة والتنافسات المُتجذّرة – عقَبات هائلة قد تُحبِط التطلّعات التي تمّ التعبير عنها خلال لقاءات واشنطن الأخيرة، إذ لا تزال مسارات الدبلوماسية المعقّدة عُرضَة للاضطراب، ما قد يُؤدّي إلى عواقب غير مقصودة في منطقة متقلّبة أصلًا. ويبقى السؤال الحاسم: هل سيُحَقّق هذا التحوّل الاستراتيجي الاستقرار والازدهار في المنطقة، أم سيُرَسّخ هذا التقارب، عن غير قصد، التوتّرات القائمة ويُحَفّز تحدّيات جديدة في المشهد الجيوسياسي المتغيّر باستمرار في الشرق الأوسط؟ الجميع يُراقِب عن كثب تطوّر هذه السرديّة الجديدة المعقّدة، مُدرِكين أن المخاطر جسيمة، وأن تداعياتها تتجاوز بكثير العلاقة الثنائيّة فحسب.

لقد صاغ البيت الأبيض الاتفاق مع بن سلمان على أنه انتصار لأجندة "أميركا أوّلًا"، إذ يؤمّن تمويلات حيويّة لتقاسم الأعباء، مع إعادة تأكيد دور الرياض كقوّة إقليميّة فاعلة. ويُحيي هذا الاتفاق "مبدأ كارتر" في سياق مُعاصِر تلوح فيه "التهديدات الإيرانية" المزعومة بشكل أكبر من أيّ وقتٍ مضى. ويكمُن مفتاح هذا الاتفاق في دمج أنظمة الدفاع الجوّي والبحري والصاروخي السعودية مع أصول القيادة المركزية الأميركية، ما يُمَهّد الطريق لمزيد من التدريبات المشتركة الطموحة وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية. (المصدر السابق، بتصرّف).

4 – الاتفاق في ظلّ التنافس الدولي:

معلومٌ أنه في السنوات الأخيرة، عزّزت المملكة العربية السعودية علاقاتها الاقتصادية وعلاقات الطاقة مع الصين وروسيا، بدءاً من اتفاقيّات النفط في إطار أوبك+، وصولاً إلى التعاون في التكنولوجيا والبنية التحتية. ومن وجهة

نظَر واشنطن، تهدف جهودها المبذولة لإثبات مكانة المملكة العربية السعودية كحليف استراتيجي مضمون، إلى الحد من خطَر "ميْل الرياض شرقًا" وضمان بقاء توجّهها الاستراتيجي مُتوافقًا مع مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجيّة. (معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، عن موقع الخنادق، 29 تشرين ثاني، 2025).

من زاوية إدارة ترامب، انطوى الهدف الأوّل للاتفاق على تثبيت السعودية في المعسكر الأميركي في حقَبة التنافس بين القوى الكبرى؛ وكانت السعودية قد عملت في الأعوام الأخيرة على تطوير علاقات اقتصادية وطاقوية عميقة مع الصين وروسيا، من اتفاقيّات النفط ضمن إطار ، +OPECإلى شراكات في التكنولوجيا والبنية التحتيّة. ورغبت واشنطن في إظهار السعودية كحليف استراتيجي، بغية تقليص خطَر «الانجراف شرقاً» وضمان بقاء مركز ثقلها الاستراتيجي في الولايات المتحدة. ثانياً، سعت واشنطن لتعميق الشراكة الاقتصادية–التكنولوجية، إذ وعدت باستثمارات سعودية واسعة في الولايات المتحدة، بما يشمل الذكاء الاصطناعي والبنى الرقميّة. وأبدَت الإدارة حماسةً لدعم طموح السعودية في جعل المملكة «مركز الابتكار» في الشرق الأوسط، في إطار «رؤية 2030»، وربط ذلك بضخ استثمارات في الطاقة والبنى التحتيّة والصناعات المتقدّمة داخل الولايات المتحدة. وفي المقابل، توقّعت واشنطن من الرياض أن يلتزم بعض الأنظمة الأميركية المتعلّقة بالتكنولوجيا الحسّاسة والمُنافَسة مع الصين.

ثالثاً، هدفَت زيارة بن سلمان إلى خدمة رؤية ترامب بشأن إقامة هندسة إقليمية جديدة، إذ ترى الإدارة الأميركية في وقف إطلاق النار في حرب غزة، وفي الإفراج عن الأسرى لدى «حماس»، خطوة أولى ضمن خطّة لتوسيع وتعميق «اتفاقيّات أبراهام»، ودمج السعودية في إطار أمني– اقتصادي مع "إسرائيل"، وتحويل جزء كبير من أعباء الاستقرار الإقليمي إلى الشركاء المحلّيين. وفي هذا السياق، بحث الرئيس وولي العهد في الدفع بمسار تطبيعٍ واسع النطاق بين السعودية و"إسرائيل"، مع تأكيد ترامب أن التطبيع رافعة لهندسة إقليميّة جديدة ترتكز على تعاون أمني واقتصادي. وعرَض بن سلمان الشروط السعودية المسبقة لتحقيق هذا الهدف، وعلى رأسها ضمانات أمنيّة أميركية، وحزمة تسليح متقدّمة، وموافقة "إسرائيل" على صيغةٍ «لا رجعة فيها» لإقامة دولة فلسطينية.

من زاوية السعودية، شكّلت الزيارة نقطة تحوّل مهمّة بالنسبة إلى محمد بن سلمان في مسار ترميم صورة المملكة في الولايات المتحدة والغرب. وفي رأيه، إن نتائج الزيارة تُجَسّد السعودية كلاعب مركزي في النظامين الإقليمي والدولي. فالاستقبال الرسمي في البيت الأبيض، بما في ذلك مأدبة العشاء المخصّصة لرؤساء الدول،

والاجتماعات الطويلة، والاعتراف العلَني من الرئيس ترامب بمَكانة بن سلمان، بصفته القائد الشرعي والراسخ للمملكة؛ أمور كلّها عكست تحوّلاً كبيراً، قياساً إلى الماضي، ولا سيما في عهد إدارة جو بايدن، حين كانت صورة ولي العهد السلبيّة عائقاً كبيراً أمام تحسين العلاقات.

فيما يخصّ ملفّ التسليح، فإن الموافقة الأميركية المبدئية على بيع السعودية طائرات F-35 ، تمثّل تطوّراً تاريخياً، في حال نُفِّذت، إذ ستكون السعودية أوّل دولة عربية تحصل على هذه الطائرة؛ كذلك حقّقت الرياض مكسباً آخر يتمثّل في رفع القيود الأميركية عن تصدير الشرائح المتقدّمة إلى السعودية، الساعية لتثبيت نفسها كمركز تكنولوجي عالمي، بما يشمل أنظمة الذكاء الاصطناعي لاستخدامها في مشاريع طموحة، مثل مدينة «نيوم». واعتُبِرت موافقة واشنطن على هذه الخطوة، على الرغم من الحضور الكبير للشركات التكنولوجية الصينية في المملكة، دليلاً استثنائياً على الثقة الأميركية بالرياض، ولو أن الخطوة قد تكون مشروطة بمُراقَبة أميركية مُوَسّعة، و/أو بتقييد نشاط الشركات الصينية داخل المملكة. ومع ذلك، لم تحقّق السعودية هدفين مركزيين:

أوّلاً: اتفاق دفاعي مُلزِم ورسمي؛ فحتى الآن، لم تنجح الرياض في الحصول على موافقة أميركية على إطارٍ دفاعي يتضمّن تعهّداً رسمياً من الولايات المتحدة بحماية المملكة في حال تعرُّضها لهجوم. وقد عملت السعودية طوال عامَيْن للدفع بهذا المسار، بحيث يشمل التزاماً أمنياً أميركياً، في مقابل التزامٍ سعودي بتنسيق سياسي وإقليمي. ويُشار إلى أن واشنطن منحَت قَطَر وثيقة مُشابِهة بعد الهجوم الإسرائيلي على الدوحة (بموجب أمرٍ رئاسي)؛ غير أنها لم تُوَسّع هذه الصيغة لتشمل الرياض.

ثانياً: اتفاق بشأن تخصيب اليورانيوم داخل أراضي المملكة، حيث لا يزال «الاتفاق 123»، الذي سيُتيح إنشاء بنى تحتية للطاقة النووية المدنية، تحت إشراف أميركي، خارج مُتناول السعوديين. وعلى الرغم من التقدّم في الأعوام الأخيرة في النقاشات بين الطرَفيْن بشأن هذه المسألة، فإن الكونغرس يرفض المُصادَقة على اتفاق يشمل إمكان التخصيب المحلّي داخل السعودية، بينما يبدو كأنّ بن سلمان غير مستعد للتخلّي عن طموح السيطرة على جميع مُكَوّنات دورة الوقود النووي. وبالتالي ربما تؤجّل واشنطن مسألة اتفاق الدفاع والتعاون النووي، لاستخدامها كأداة ضغط في اتجاه خطوة تطبيع مستقبليّة مع "إسرائيل".

5 – الاتفاق من الزاوية الإسرائيلية:

في مُقابَلة أجراها وليّ العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، مع المجلّة الأميركية "أتلانتيك مغازين" في آذار 2022، صرّح "أن السعودية لا تعتبر إسرائيل عدواً، بل حليفاً لها، حيث تجمع الدولتين مصالح مُشتَرَكة". ولكنه

أضاف في الوقت نفسه، أن توقيع اتفاق تطبيع مع "إسرائيل" يجب أن يسبقه حلّ بعض الملفّات العالِقة. (مدار، 2025/6/18). وقد راقبت الرياض، بقلَق بالغ، تصاعد التهديدات الإسرائيلية، وتصرّفات نتنياهو وحكومته الشوفينية الفاشية، الذي أعلن في أيار من العام الجاري، أن "تغيير وجه الشرق الأوسط وإقامة إسرائيل الكبرى، هي مهمّة تاريخيّة وروحيّة". وهذا الإعلان يعني أن حكومة المتطرّفين الحاليّة في تل أبيب لم تعُد تكتفي بابتلاع ما تبقّى من فلسطين، وإنهاء القضية الفلسطينية، بل تتطلّع إلى الهيمنة الكاملة على المنطقة، والاستيلاء على ثرواتها تمهيداً لبناء "إسرائيل التوراتية" العظمى. وهذا التوجّه الإسرائيلي يعني دفع سياسة التوسّع الصهيوني إلى ما بعد فلسطين، أي إلى أراضٍ ودول عربية جديدة. وإنّ استعراضاً تاريخياً سريعاً للأحداث يؤكّد أن الأطماع التوسعيّة الإسرائيلية تجاه العرب كانت على الدوام سياسة ثابتة لدى الحكومات الإسرائيلية كلّها، بغضّ النظر عن هويّتها العلمانيّة الليبراليّة أو الدينيّة المتطرّفة. لذلك رفضت "إسرائيل" جهود السلام كلّها مع الدول العربية، وعارضت مبدأ الأرض مقابل السلام؛ وهي حالياً تُدَمّر مبدأ إقامة دولة فلسطينية، وتتملّص من رسم حدود دائمة ومعترف بها دولياً للدولة اليهودية. ولا بدّ من الإشارة إلى أن أنظار الصهاينة كانت دائماً شاخصة نحو ثروات دول الخليج العربي، وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية. وقد أثار هذا التوجّه الإسرائيلي مخاوف مشروعة في الرياض، ودفعَها للبحث عن وسيلة لمواجهة تلك الأخطار، تجلّت مؤخّراً في الاتفاق الدفاعي مع باكستان. (يللا نيوز، 2025/9/19).

زيارة ولي العهد بن سلمان لواشنطن، تمثّل، من زاوية "إسرائيل"، حدثاً مُرَكّباً، يجمع بين فرصة تاريخية ومخاطر عديدة. فالحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والسعودية لا يدور فقط حول السلاح والتطبيع بين الرياض وتل أبيب، بل هو جزء من انتقال السعودية إلى موقع قيادي، بصفتها حليفة استراتيجيّة وركيزة أساسيّة في استراتيجيّات المحور الأميركي في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة تسعى إلى ترسيخ مَكانة "إسرائيل" باعتبارها المحور العسكري والاقتصادي البارز لنظام إقليمي تقوده الولايات المتحدة، بحيث تكون بمثابة مركز للتحالف المُناوئ لإيران، والذي يضم السعودية وشركاء آخرين في اتفاقات أبراهام. وثمار العلاقة غير الرسمية المستمرّة منذ عقود بين السعودية والنظام الإسرائيلي، تتجلّى الآن من خلال قمع الرياض أيّ جهود للتضامن المحلّي مع فلسطين ومُعاناتها وتعزيز الدعاية المُعادِية للمقاومين الفلسطينيين في تغطيتها الإعلامية للإبادة الجماعيّة. بل ذهبت السعودية إلى حدِّ حذف اسم "فلسطين" من الخرائط في الكتب المدرسيّة ضمن مناهجها الدراسيّة الجديدة. في حين أن استطلاعاً للرأي أجراه معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المؤيّد لـ"إسرائيل" في عام 2023 أنّ

96% من السعوديين يُعارِضون التطبيع، ويعتقدون أن الدول العربية يجب أن تقطعَ جميع علاقاتها ب"إسرائيل". وبالتالي، فإن فهْم التقارب السعودي – الإسرائيلي باعتباره مُبادَرةً محسوبة لبناء تحالفات أمنيّة جديدة في خضم تنامي التنافس بين القوى العالميّة، هو أمرٌ بالغ الأهميّة (موقع الشبكة، 2024/7/30).

وترى الإدارة الأمريكية أن وقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن الأحياء المُحتجزين لدى حماس، يُمَثّلان خطوة أولى في خطّة لتوسيع نطاق اتفاقيّات أبراهام، ودمج المملكة العربية السعودية في إطار أمني واقتصادي إلى جانب "إسرائيل". وعلى هذه الخلفيّة، ناقش ترامب وولي العهد تعزيز التطبيع بين المملكة العربية السعودية و"إسرائيل". وأكّد ترامب على التطبيع كرافعة لهيكليّة إقليميّة جديدة قائمة على التعاون الاقتصادي والأمني. وقدّم بن سلمان مَطالِب المملكة العربية السعودية الأوليّة لتحقيق هذا الهدف، وأبرزها الضمانات الأمنيّة الأمريكية، وحزمة من الأسلحة المتطوّرة، ومُوافقَة "إسرائيل" على خطّة "لا رجعة فيها" لإقامة دولة فلسطينية. (معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 2025/11/27). ولذلك، سيكون على "إسرائيل" إعادة تعريف دورها بصفتها شريكة مُبادِرة ضمن هذه الهندسة الإقليميّة الجديدة التي يدفع بها البيت الأبيض بحزمٍ كبير. وبالنسبة إلى "إسرائيل"، فإن إحدى النتائج الإيجابيّة المُحتمَلة هي تثبيت الوجود الأميركي في الشرق الأوسط في المدى الطويل؛ فالاتفاق الدفاعي مع السعودية، في إطار منظومة واسعة من الدول المُوالِية لواشنطن (مصر، الأردن، الإمارات)، سيُنتِج بيئة أكثر وداً حول "إسرائيل"، ولو شكلياً، مع إمكان تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي والتكنولوجي. وحتى لو جاء تحقيق مسار التطبيع مع السعودية في المرحلة الأولى بخطوات محدودة ومشروطة، فسَيُعَدّ التطبيع إنجازاً دراماتيكياً لمَكانة الكيان الغاصب وموقعه في العالَمَيْن العربي والإسلامي؛ كذلك سَيُكمِل المسار الذي بدأ باتفاقيّات أبراهام.

ومع ذلك، من الواضح أن السعودية تحتاج لتقديم مُقابِل حقيقي لجمهورها، وللدول الإقليميّة، خاصّة في السياق الفلسطيني، حيث المطلوب تحقيق تحسُّن ملموس في وضع قطاع غزة والتزام مسار سياسي واضح في حلّ القضية الفلسطينية.

وفيما يتعلّق بالمكوّنات الأمنيّة للصفقة، فإن بيع أنظمة سلاح متقدّمة للسعودية، والشراكة في برامج دفاع إقليميّة، وربما أيضاً مشروع نووي مدني مستقبلي، أمورٌ كلّها تُثير قلَقاً إسرائيلياً. ويتمحور الخوف حول الإضرار بـ»التفوّق النوعي» الحاصل لـ"إسرائيل"(QME) ، وإمكان تخفيف القيود على نقل سلاح متطوّر إلى الرياض، وخلق سابقة تدفع دول الخليج الأخرى إلى المطالبة بمشاريع نوويّة مُماثلة. ومجرّد مُوافقَة الولايات المتحدة على البحث في

مسألة النووي المدني في السعودية يُشَكّل سابقة مُقلِقة؛ لكن محاولة إحباط المشروع بالكامل قد تدفع الرياض إلى خيارات بديلة؛ ولا تملك "إسرائيل" القدرة على منع الولايات المتحدة من بناء علاقة أمنيّة متقدّمة مع السعودية، لكنها تستطيع التأثير في تفاصيل الترتيبات. أمّا السعي لمنع بيع السلاح المتقدّم بالكامل، إذا حصل، فقد يدفع الرياض نحو الصين، أو فرنسا، أو بريطانيا، لِتَجِدَ "إسرائيل" نفسها أمام نتيجة أسوأ، ومن دون آليّات رقابة أميركية.

ومن المتوقّع أن تُواجَه الضغوط الإسرائيلية على الكونغرس لمنع مبيعات السلاح للسعودية بانتقادات داخل الإدارة الأميركية. والسيناريو الإشكالي بالنسبة للكيان هو أن يتحدّد جوهر التفاهمات بين واشنطن والرياض، من خلال إعطاء الأولويّة للمصالح السعودية والأميركية. وفي سيناريو كهذا، قد يجِد الكيان نفسه أمام أمر واقع يتعلّق بالترتيبات الأمنيّة والنوويّة والاقتصاديّة، ويضطرّ إلى التكيّف معها بأثَرٍ رجعي؛ أمّا السيناريو الإيجابي، فيكمُن في دَمجه فعلياً في المسار، كشريك في النقاشات بشأن منظومات الدفاع، ومُنَسّق للخطوات تجاه إيران وحلفائها، ورافعة مع السعودية بمشاريع اقتصادية تخدم «رؤية 2030» السعودية والاقتصاد الإسرائيلي معاً. وقد يُثير هذا التحوّل قلَق "إسرائيل"، حيث إن الضمانة الأميركية طويلة الأمَد للتفوّق العسكري الإسرائيلي في المنطقة قد حالت، لعقود، دون اقتراب أيّ دولة عربية من وضعها الخاص.

6 – خاتمة:

ترى "إسرائيل" أنه يتشكّل في الشرق الأوسط واقع جديد لا تملك هي سيطرة كاملة عليه، لكن في وسعها التأثير فيه؛ ويتَعيّن عليها تعميق الحوار المباشر مع واشنطن والرياض، عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية، لكي تتموضع، بصفتها "شريكة" طبيعية أساسية في البنية الإقليمية الجديدة. وبالتالي يجب على "إسرائيل" تحديد نقاط اللّاعودة، ونوعيّة السلاح الذي لا يجب بيعه للسعودية من دون تعويض أمني، وآليّات الرقابة النوويّة التي تمنع الاستخدام المُزدَوج، وضمانات أميركية تحول دون تهديد أمن "إسرائيل" مُباشرة. وفي السياق يُرَجّح أن يتضمّن أيّ تصوُّر للتطبيع مع السعودية مُكَوّناً فلسطينياً؛ ويمكن لـ"إسرائيل" أن تختار بين الرفض التلقائي، وبين بلورة ثمن تدريجي معقول بصيغة ذاتيّة، بدَلاً من قبول ثمنٍ مفروضٍ من الخارج. فالزيارة هي جزء من جهد إدارة ترامب لإعادة تشكيل الشرق الأوسط في ظلّ انشغالها بساحات أُخرى: التنافس مع الصين، والحرب في أوكرانيا،

والهجرة، والتحدّيات التكنولوجيّة. وبالتالي يجب على "إسرائيل" تبنّي نموذج «الشريكة المُبادِرة» كي لا تجِد نفسها في بيئة استراتيجيّة صيغت من دونها، لكنها مُلزَمة بالتكيّف معها.

(معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ألداد شافيط ويوئيل غوزنسكي، إعداد: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية. 2025/11/27).